

## الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

### مقدمة للبند 14: برنامج الأغذية العالمي المشترك بين الأمم المتحدة/منظمة الأغذية والزراعة

المعلم البارزة على صعيد الأداء

#### تقرير الأداء السنويين لبرنامج الأغذية العالمي لعامي 2018 و2019

يؤرّ الملخص التالي لمحةً عامة عن النتائج التي حقّقها برنامج الأغذية العالمي في عامي 2018 و2019، ويعكس الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأداء السنويان اللذان ناقشهما وأقرهما المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي خلال دورتيه السنويتين في يونيو/حزيران 2019 و2020 على التوالي. كما أن سنتي عمليات برنامج الأغذية العالمي اللتين يشملهما هذا الملخص تتوافقان مع السنتين الثانية والثالثة من تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، وهي عملية تغيير انطوت على التحوّل من العمليات القائمة على المشاريع إلى خطط استراتيجية قطرية. ومنذ عام 2013، دمج برنامج الأغذية العالمي عملية تقديم التقارير عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في تقرير الأداء السنوي الصادر عنه، الذي قُدّم سابقاً بشكل منفصل إلى كلّ من منظمة الأغذية والزراعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كذلك، يؤرّ تقرير الأداء السنويان لعامي 2018 و2019 الأدلة التي تبين كيف وبأية وسائل تمكّن برنامج الأغذية العالمي من التصديّ للتحديات الجارية والمتنامية التي يواجهها كل من النساء، والفتيات، والفتيان والرجال المعرضين للفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من حول العالم. ويتضمن التقرير أيضاً أداء الإدارة والتدابير السياسية والاستراتيجية التي وُضعت لدعم العمليات على المستوى العالمي. ويجري تفصيل المحاسبة المالية الخاصة بالنفقات بالاستناد إلى خطة الإدارة، إضافة إلى تفصيل المبادرات الخاصة بحشد الموارد وجمع الأموال. كما يرد في التقرير قسمٌ يتعلّق بالمسائل التي سوف تحدّد أولويات برنامج الأغذية العالمي للسنة المقبلة، وهو يسترشد بالمسائل الإنسانية والإنمائية الجارية والناشئة. وتتفق الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبخاصة الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن جميع أهداف التنمية المستدامة، فيما يقوم إطار النتائج المؤسسية بوضع إطار للأولويات المؤسسية. وقد أُجريت جميع العمليات بالتواؤم مع النتائج الاستراتيجية المؤسسية، كما هي محدّدة في خطة الإدارة لبرنامج الأغذية العالمي (2017-2021).

وقد تمكّن البرنامج، بوصفه منظمة ممّولة من المساهمات الطوعية، من تحقيق النتائج التي أُفيد عنها بفضل الدعم المقدم من المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والجهات المانحة والشركاء في الموارد. واستقطب البرنامج مساهماتٍ قياسية في عام 2018، بلغ مجموعها 7.2 مليارات دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 6.0 مليارات دولار أمريكي في عام 2017، وقُدّم المساعدة لنحو 86.7 ملايين مستفيد. وانعكست الزيادة البالغة 1.2 مليارات دولار أمريكي في توفير مزيد من الوجبات والمساعدة

الغذائية التي ورّعها برنامج الأغذية العالمي كل يوم، وأفضت إلى أدنى فجوة في التمويل (28 في المائة) منذ سنوات. غير أن الفجوة في التمويل بقيمة 2.8 مليارات دولار أمريكي بين مبلغ 10 مليارات دولار أمريكي الذي يحتاج إليه برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ برامجه المقررة ومبلغ 7.2 مليارات دولار أمريكي الذي تلقاه، قد أخفت بعض الأوجه الكبيرة في انعدام المساواة في مجال المساعدة الإنسانية، وبخاصة الطوارئ المنسية، التي تولّد القليل من الاهتمام السياسي نسبيًا ولا تتصدر الأخبار، حيث يعاني السكان في هذه البلدان بشكل غير متناسب من هذه الفجوات. ويلقى تعزيز القدرات مصيرًا مشابهاً، بما يؤخر المكاسب الإنمائية.

وفي عام 2019، سمحت مستويات التمويل القياسية البالغة 8 مليارات دولار أمريكي مجددًا لبرنامج الأغذية العالمي بأن يصل فعلاً إلى 97.1 مليون مستفيد، وهو العدد الأعلى من الأشخاص الذين تلقوا المساعدة منذ عام 2012، فيما يعمل البرنامج في 88 بلدًا. وقد تمّ تجنّب سوء التغذية أو معالجته بالنسبة إلى 10.8 ملايين طفل و6.2 مليوناً من النساء الحوامل والمرضعات في عام 2019. وتمت الاستجابة لحالات الطوارئ من المستويين 3 و2 في 20 بلدًا، وهو المجموع السنوي الأكبر على الإطلاق، بما في ذلك العمليات الطويلة الأمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتوسيع السريع لنطاق العمليات في موزامبيق للاستجابة إلى آثار إعصار "إيداي". وقد جرى تخصيص ثلثي المساعدات الغذائية التي وفّرها البرنامج لإنقاذ الأرواح تقريبًا إلى الفتيات والفتيان والنساء والرجال الذين يواجهون أزمات غذائية حادة ناجمة في غالب الأحيان عن النزاعات. ففي جنوب السودان وزمبابوي، ساهمت قدرة البرنامج على تقديم المساعدة الإنسانية بسرعة في تفادي المجاعة. وبعد تفاقم أكبر أزمة إنسانية في العالم في اليمن في مستهلّ عام 2019، ضاعف البرنامج تقريبًا دعمه لبعض المناطق على الرغم من العوائق الهائلة المتعلقة بالأمن، وإمكانية الوصول والإمداد. وفي السودان، بات البرنامج أول وكالة للأمم المتحدة منذ عام 2011 تُمنح الإذن بالدخول إلى ولاية النيل الأزرق لدواعٍ إنسانية.

وواصلت برامج التحويلات القائمة على النقد الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي اتساعها من حيث نطاقها وتطبيقها. وبشكل توفير النقد أداة نافذة ومرنة لمكافحة الجوع وقد ازداد استخدام التحويلات القائمة على النقد بشكل هائل. ففي عام 2016، تلقى 14 مليون شخص تحويلات قائمة على النقد بقيمة 880 مليون دولار أمريكي. وفي عامي 2018 و2019، استمر النمو في استخدام هذه التحويلات في العمليات الميدانية لبرنامج الأغذية العالمي، حيث سجّل رقم قياسي تمثل بتلقّي 27.9 ملايين شخص تحويلات بقيمة 2.1 مليار دولار أمريكي. وتشكل هذه القيمة زيادةً بأكثر من 140 في المائة خلال عام 2016. وقد مثّلت التحويلات القائمة على النقد نسبة مئوية كبيرة من الزيادات في قيم التحويلات في السنوات الأخيرة، وشكّلت 45 في المائة و48 في المائة من إجمالي التحويلات في عامي 2018 و2019 على التوالي. ويشير إجمالي التحويلات إلى قيمة الأغذية والتحويلات القائمة على النقد، مع استثناء التحويلات لتعزيز القدرات.

وفي عام 2019، وضع برنامج الأغذية العالمي استراتيجية البرنامج للتغذية المدرسية للفترة 2020-2030، التي تحدّد كيفية عمل المنظمة مع الشركاء لضمان استفادة الأطفال الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع من الوجبات المدرسية. وفي عام 2019، قام البرنامج بالاستثمار في مستقبل ما يزيد عن 17 مليوناً من الفتيات والفتيان من خلال عقد شراكات مع الحكومات لتوفير

وجبات مدرسية، أو وجبات خفيفة أو حصص منزلية. ويوفر هذا الدعم حافزًا قويًا يدفع أشدّ الأسر فقرًا إلى إرسال أبنائهم، وخاصة بناتهم، إلى المدرسة وإلى إبقائهم فيها. وقدم البرنامج أيضًا الدعم التقني والدعم لبناء القدرات إلى حكومات البلدان المتوسطة الدخل لتمكينها من تعزيز برامجها الوطنية المتعلقة بالتغذية المدرسية. بيد أننا ندرك ضرورة أن نتحلى بمزيد من الطموح.

كذلك، جرى توطيد التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما في عامي 2018 و2019. وواصل كلٌّ من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التزامهم الكامل لإيجاد سبل جديدة ومبتكرة للعمل معًا من أجل مساعدة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشملت مجالات التعاون تغيير المناخ، والبيانات والإحصاءات، والاستجابة لحالات الطوارئ، والفاقد والمهدر من الأغذية، والمساواة بين الجنسين، والتغذية، ودعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، والقدرة على الصمود، والحماية الاجتماعية، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب. وفي منطقة الساحل الوسطى، حيث تتصادم تحديات كبيرة في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام، فإن تضافر جهود منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، إضافةً إلى جهود الشركاء الدوليين، والإقليميين والوطنيين، والمؤسسات الحكومية والجامعات، مكن 1.3 ملايين شخص من تلقي حزمة من الدعم، تراوحت بين الوجبات المدرسية وإنشاء الأصول المجتمعية، خلال سنة التنفيذ الأولى. ويظهر تحليل أجراه البرنامج للفوائد مقابل التكاليف أن كل دولار يُنفق في الاستثمار في برامج القدرة على الصمود في النيجر فقط يدّر نحو أربعة أضعافه من العائدات على مدى 20 سنة.

وقد واصل برنامج الأغذية العالمي تحديد الدروس المستفادة للتكيف والتحسين بقدر أكبر، مع الإقرار بأن عامي 2018 و2019 كانا عامين انتقاليين فيما كانت العمليات تتحوّل إلى خطط استراتيجية قطرية، وهي عملية أُجريت في عام 2020 حين كانت جميع المكاتب القطرية لبرنامج الأغذية العالمي تقدّم التقارير عن الخطط الاستراتيجية القطرية تماشياً مع النهج الاستراتيجية لخارطة الطريق المتكاملة. وتُظهر النتائج التي أُفيد عنها في تقرير الأداء السنويين لعامي 2018 و2019 نجاح البرنامج في معالجة الاحتياجات المنقذة للحياة لدى النساء، والرجال، والفتيان والفتيات في حالات الطوارئ، كما أنها تهيء المجتمعات المحلية لتحمل الكوارث وإعادة تأهيل سبل كسب العيش في بيئات ما بعد الأزمات. وفيما تزداد النزاعات المعقّدة وحالات الطوارئ المتصلة بالمناخ والصحة، يتواصل نمو المتطلبات العالمية للمساعدة من برنامج الأغذية العالمي والاحتياجات على صعيد التمويل.

### للاتصال:

السيدة Jennifer Nyberg

نائب مدير

شعبة التخطيط والأداء المؤسسي

دائرة إدارة الموارد

برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة  
روما، إيطاليا